تسونامي مكافحة الفساد

٢٣ شخصاً متورطون بسرقة ٢,٥ مليار ل.س من رواتب المتقاعدين

| الوطن

أكد مصدر مطلع أنه تم إلقاء القبض على عصابة مكونة من ٣٣ شخصاً من العاملين في تأمينات دمشق والحسكة والرقة وحمص ودرعا بزعامة مدير فرع تأمينات دمشق بسبب إهماله وتقصيره في متابعة آليات تسليم رواتب المتقاعدين وخاصة في الرقة، إضافة إلى ضعف وتراخي وزارة العمل بالمتابعة.

هذه العصابة التي سرقت رواتب تقدر بقيمة مليارين ونصف مليار ليرة سورية وقد تم الحجز على أموالهم المنقولة وغير المنقولة بغية استرداد المال العام والمحاسبة بالتنسيق مع المحامي العام الأول بدمشق من أجل استرداد هذه الأموال.

وذكر المصدر المطلع أنه نتيجة التحقيقات النهائية بالمخالفات المرتكبة لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية فرع دمشق وفيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية لأربع محافظات هي الحسكة والرقة وحمص ودرعا ويتمثل الفساد المرتكب أثناء إيصال المعاشات التقاعدية في هذه المحافظات وقيام بعض العاملين في فرع الرقة ودمشق بالتواطؤ مع أحد كتاب بالعدل لإبرام وكالات جماعية لهؤلاء المتقاعدين وعدم التقيد بالقوانين والأنظمة النافذة لتسليم المعاشات للمتقاعدين حيث تم تسليم معاشات لأشخاص متوفين منذ ثلاث سنوات ومنهم أيضاً من هو خارج القطر بقيمة إجمالية تقدر باثنين مليار ونصف ليرة سورية. وعلمت المصادر أن الدكتور وائل الحلقي رئيس مجلس الوزراء يشرف مباشرة على متابعة هذا الملف منذ العامين وملفات أخرى مهمة بغية اجتثاث كل منابع الفساد واسترداد المال العام ولن تقتصر الإجراءات بالإعفاء لأي فاسد بل سيكون مصيره العقاب الشديد من خلال السجن وإعادة الأموال المسروقة. وفي إطار محاربة الفساد الإداري والمالي والتقصير في العمل أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قراراً أنهى بموجبه تكليف مدير فرع المنطقة الحرة البرية باللاذقية طارق بركات من مهامه.

بتوجيه من الرئيس

إيقاف تنفيذ استملاك (أبو عفصة) بطرطوس

| طرطوس- محمد حسين

أكد محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى أن حماية حقوق الفقراء والفلاحين والأرض الزراعية هو واجب وطني ولا يصح إلا الصحيح جاء ذلك خلال لقائه مع أمين فرع الحزب القاضي غسان أسعد ومزارعي منطقة أبو عفصة الذين استملكت عقاراتهم لإقامة المشروع الثاني من السكن الشبابي في المحافظة.

المحافظ أبلغ هؤلاء المزارعين أن السيد الرئيس عندما علم بقصة (أبو عفصة) ووجود عائلات مستورة تعيش على الزراعة في تلك المنطقة وجه بتوقيف تنفيذ قرار الاستملاك وتوجيهنا للبحث عن أرض جديدة لإقامة مشروع السكن الشبابي.. مشيراً الى أن توجيهه بأن تبقى هذه الأرض لمن يعمل بها وبالوقت نفسه البحث عن أرض بديلة من أجل البناء عليها.. حيث تم تأمين عقارات بديلة للإخوة المكتتبين في السكن الشبابي وسيتم تخصيص المؤسسة العامة للإسكان بعقارات في مدخل مدينة طرطوس والشيخ سعد لبناء ألف شقة خلال الأسبوع القادم من أجل أبنائنا الشباب في طرطوس.

أمين فرع الحزب القاضي غسان أسعد تحدث عن معاني هذا التوجيه الإيجابية في الحفاظ على الأرض الزراعية والمزارعين الشرفاء الذين قدموا أولادهم شهداء على مذبح الوطن.

وشهدت قاعة مجلس المحافظة التي تم اللقاء فيها أجواء من الفرح ردد خلالها الأهالي الهتافات الوطنية التي تمجد الوطن والشهادة.

عضو مجلس المحافظة رئيف بدور تحدث لنا عن أهمية هذه الخطوة في إعادة النظر بقضية الاستملاك في أبو عفصة لأنها تأتي استجابة لمطالب الفلاحين الذين وقع عليهم ظلم كبير جراء هذا الاستملاك غير الشرعي (كما قال) لوجود ملابسات في تشكيل لجنة الاستملاك حيث تم إلغاء اللجنة الدائمة وتشكيل أخرى برئاسة محافظ طرطوس الأسبق وأخذت القرار بالاستملاك من دون وجود رأي لمديرية الزراعة واتحاد الفلاحين وجرت مماطلات كبيرة لأن حيتان المال قاموا بشراء الأرض المجاورة لمنطقة الاستملاك من أجل إشادة الأبنية عليها.. فمن استملك في تلك المنطقة لا يرد للسكن الشبابي أن يتم.

سعد صقور مزارع وصاحب أرض المنطقة المستملكة قال: نعمل في هذه الأرض منذ عشرات السنين ونعتاش على غلالها فوجئنا بقرار الاستملاك لمصلحة السكن الشبابي ونحن ليس لدينا مورد رزق آخر علماً أن ما تبقى من أراضينا تم استملاكه لمصلحة المشروع السياحي وهذا الاستملاك أخذ كل ما تبقى لنا وتركنا مزارعين بلا شبر أرض.

ونحن /٧٢/ عائلة وبحدود /٩٠٠/ نسمة يعيشون من هذه الأراضي وتوجيه السيد الرئيس أعاد لنا الأمل بالحياة وأكثرنا دفع ضريبة انتمائه لوطنه شهداء وجرحى.

ويذكر أن يوم الخميس الفائت شهد محاولة لتنفيذ الاستملاك في المنطقة وقام الأهالي بالتجمع في المنطقة معرقلين تنفيذ الاستملاك الأمر الذي ألهب صفحات التواصل الاجتماعي بالتعليقات الحادة.

انخفاض جرائم الخطف في ريف دمشق من ١٠ حالات بالشهر إلى حالة واحدة كل شهرين

العلبي لـ«الوطن»: معظم الحالات حدثت في مناطق غير مكتظة بالسكان

| محمد منار حميجو

أعلن المحامي العام بريف دمشق ماهر العلبي أن حالات الخطف انخفضت من ١٠ حالات شهرياً إلى حالة واحدة كل شهرين في ريف دمشق مؤكداً أن تطبيق العقوبات الرادعة بحق الخاطفين إضافة إلى عمل الشرطة والجهات المختصة لعب دوراً كبيراً في تخفيف حالات الخطف.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال العلبي: إن معظم حالات الخطف كانت تحدث في المناطق غير المكتظة بالسكان والتي تبعد عن المناطق الأخرى سواء كانت منطقة ساخنة أم غير ذلك مشيراً إلى أن القضاء تعامل مع هذه الحالات بشدة باعتبارها جرائم تساهم في نشر الفوضى في المجتمع بشكل كبير.

وبيّن العلبي أن معظم حالات الخطف كانت بهدف الحصول على المال كفدية من أهل المخطوف وبعضها كانت لغايات انتقامية مشيراً إلى أن الخاطفين كانوا يطلبون مبالغ كبيرة من ذوي المخطوفين.

ورأى العلبي أن هناك الكثير من الذين ارتكبوا هذه الجرائم استغلوا الظروف التي تعيشها البلاد ولاسيما أن هناك مناطق لم يعد القانون سائداً فيها بل قانون الغاب هو الحكم بمعنى أن القوي يأكل الضعيف مشيراً إلى أن انتصارات الجيش على أرض الميدان وتقدمه في الكثير من مناطق ريف دمشق لعب دوراً كبيراً في الحد من ظاهرة الخطف في دمشق وريفها إضافة إلى الدور الكبير الذي تقوم به وزارة الداخلية والعقوبات التي يطبقها القضاء على الخاطفين الذين ثبت بحقهم الجرم.

وأكد العلبي أن القضاء سيطبق القانون الخاص بجرائم الخطف بكل حزم للحد من هذه الظاهرة مشيراً إلى أن العقوبات الحالية آتت أكلها في منع انتشار ظاهرة الخطف في دمشق وريفها مشيراً إلى أن القضاة الناظرين في هذه القضايا تحملوا مسؤوليتهم تجاه هذه القضايا لأنهم يدركون أن جرائم الخطف من الجرائم التي تساهم في نشر الفوضى وزعزعة أمن المجتمع

ونتيجة انتشار جريمة الخطف في بداية الأحداث وبالتحديد ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ أصدر الرئيس بشار الأسد في عام ٢٠١٣ المرسوم التشريعي رقم ٢٠ والذي عدل فيه بعض المواد المنصوص عليها في قانون العقوبات العام والمتعلقة بجرائم الخطف.

> القضاء تعامل مع جرائم الخطف بشدة

ونص المرسوم على أنه كل من خطف شخصاً حارماً إياه من حريته بقصد تحقيق مأرب سياسي أو مادي أو بقصد الثأر أو الانتقام أو لأسباب طائفية أو بقصد طلب الفدية يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.

وتشدد العقوبة إلى الإعدام في حال نجم عن جريمة الخطف وفاة أحد الأشخاص أو عاهة دائمة بالمجني عليه إضافة إلى أنه في حال ارتكب الفاعل جريمة الاعتداء الجنسي على المجني عليه.

وحسب المرسوم تطبق عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على كل شخص يبتز المجني عليه بأي شكل كان أو زوجه أو أحد أصوله أو فروعه بشكل مباشر أو غير مباشر.

ونص المرسوم إلى أن يستفيد من العذر المحل كل من لديه مخطوف فبادر إلى تحريره بشكل آمن أو قام بتسليمه إلى أي جهة مختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي.

الأمطار حتى الاثنين

| محمود الصالح

بدأت أمس فعالية المنخفض الجوي الذي يؤثر في المنطقة ويؤدي إلى هطل الأمطار في جميع أنحاء البلاد وبدءاً من المنطقة الغربية التي بدأت فيها الهطلات المطرية صباح أمس وتنتهي فعالية هذا المنخفض صباح غدٍ الإثنين في منطقة الجزيرة هذا ما أكده المتنبئ الجوي هاشم شربه لـ«الوطن» وأضاف أن هناك منخفضاً يسود طبقات الجو كافة ويترافق بكتلة هوائية رطبة وباردة والجو بشكل عام غائم وماطر وتكون الهطلات المطرية مصحوبة بالرعد أحياناً وهناك انخفاض على درجات الحرارة ولكن تبقى حول معدلها السنوي وتستمر فعالية هذا المنخفض حتى يوم غدٍ الإثنين لتبدأ فعالية مرتفع جوي يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة حتى نهاية الأسبوع الحالي ويمكن أن تهطل الثلوج في قمم الجبال على ارتفاع أكثر من ١٥٠٠متر ودرجات الحرارة لهذا اليوم دمشق ١٤-٤ الجنوبية ١٥-٣ الوسطى ١٣-٢ الجزيرة ١٤-٣ الساحلية ١٧-٧ الشمالية ١٥-٢ الشرقية ١٧-٣ البادية ١٥-٢.

كلام رسمي جداً

وزارة الكهرباء: حريصون على سلامة المواطنين

إشارة إلى المقال المنشور في صحيفتكم الغراء بالعدد رقم ٢٣١٧ تاريخ ٢١/١/٢٠١٦ والتي تحمل اسم الوطن الغالي تحت عنوان: «يحدث في سورية.. مواطنون يرفعون دعاوى على وزارة الكهرباء».

بداية نشكر جهودكم وحرصكم على سلامة المواطنين وعرض حالات بعض الحوادث الناجمة عن الصدمات الكهربائية واهتمامكم بأسباب حدوثها في معرض تساؤلكم «هل هذه الحوادث ناجمة عن سوء تمديد الشبكات الكهربائية أم نتيجة مخالفات البناء العشوائي القريبة من التوتر؟».

ونبين ما يلي:

عندما تقوم الجهة المعنية في قطاع الكهرباء بتحديد مسارات الخطوط أو الشبكات الكهربائية على اختلاف توتراتها فإن ذلك يتم في ضوء الواقع على الأرض من وجود أبنية ومنشآت وغيرها حيث يتم مراعاة مسافات الأمان المحددة لكل نوع من التوترات في معرض تنفيذها للخطوط الكهربائية وبالتالي تضمن عدم إلحاق الضرر أو الأذى بأي مواطن.

كما أنه لا يمكن أن تقوم الجهة المنفذة بمخالفة الأنظمة والقوانين المرعية التي تمنع مد الشبكات الكهربائية الهوائية فوق الأبنية السكنية أو بجانبها ملحقة الضرر بالمواطنين بل على العكس هي حريصة على سلامة المواطنين من الأضرار التي قد تلحق بهم نتيجة تعديهم على شبكة الكهرباء بإشادة أبنيتهم ضمن حرمها، وقد زادت التجاوزات على حرم شبكة الكهرباء بشكل كبير وذلك بقيام أصحاب العقارات بإشادة أبنيتهم ضمن حرم الشبكة الكهربائية أو ملاصقة لها وخاصة في مناطق السكن العشوائي، أما في مناطق السكن النظامي فإن بعض المواطنين يقومون بارتكاب مخالفات بناء مثل إنشاء طابق إضافي ما ينقص مسافات الأمان للخط الكهربائي المار فوق منزله قبل ارتكابه المخالفة مخالفين بذلك الأنظمة النافذة ما يلحق الأذى بنفسه.

وعليه فإن أغلب الحوادث تقع نتيجة الأبنية المخالفة والعشوائية المبنية بالقرب من خطوط التوتر الموجودة مسبقاً ولا يوجد أي خطأ في تمديد الشبكات وخطوط التوتر العالي والمتوسط، ومتى كان الضرر ناتجاً عن خطأ المتضرر ذاته وخطأ الغير فهو غير ملزم للتعويض عملاً بنص المادة ١٦٦ من القانون المدني.

أما بالنسبة لشكاوى المواطنين بقرب خطوط التوتر من أسطح المنازل فنعدوها للسبب الآنف الذكر نفسه وهو التعدي على حرم الشبكات الكهربائية المعدودة مسبقاً وعادة في مثل هذه الحالات يتقدم المواطنون بطلبات لنقل شبكات الكهرباء بعيداً عن منازلهم لتلافي تعرضهم للحوادث، حيث تقوم شركة الكهرباء المعنية بالدراسة الفنية لهذه الطلبات وفي حال كان من الممكن فنياً نقل الشبكة تقوم الشركة بالنقل على أن يتم تسديد كامل التكاليف المترتبة على ذلك من المواطن صاحب الطلب وذلك استناداً لأحكام نظام الاستثمار المعمول به لدى وزارة الكهرباء.

كما أن هناك العديد من الدعاوى فصلت بالقضاء لمصلحة المواطنين بموجب أحكام قضائية مبرمة وقامت الشركة بتنفيذ هذه الأحكام حسب الأصول عملاً بمبدأ سيادة القانون.

علماً أنه ليس لدينا أي دعوى صعق في منطقة أشرفية صحنايا مفصولة بالقضاء بأحكام مكتسبة الدرجة القطعية ولم تقم الشركة بتنفيذ هذه الأحكام أو قامت بالتنصل من الموضوع في حال ثبوت المسؤولية.

المكتب الإعلامي

القادري في مؤتمر عمال القنيطرة: لم نأت لسماع خطابات

| القنيطرة – الوطن

«لم نأت لسماع خطابات وكلمات وإنما مطالب وهموم لنعالجها» بهذه الكلمات قاطع جمال القادري رئيس الاتحاد العام للعمال الذين داخلوا بمؤتمر عمال القنيطرة ليطالبهم بالاختصار والتركيز على الهموم والمعاناة والحفاظ على الوقت، رغم تأكيده أنه جاء ليستمع اليهم ولا مانع لديه من البقاء معهم لليوم الثاني ما دامت طروحاتهم ومطالبهم محقة.

وأشار القادري إلى جملة الإجراءات التي اتخذها الاتحاد كإحداث المكتب المركزي لشؤون الشهداء وفروعه بالمحافظات لتلبية متطلبات أسر الشهداء وذويهم مؤكداً مواصلة العمل لتعديل قانون التنظيم النقابي بما يعطي دوراً أوسع للجنة النقابية وتعديل قانون العمل رقم ١٧ لعام ٢٠١٠ وخاصة المادة التي تتناول التسريح التعسفي للعاملين في القطاع الخاص وصولا إلى التعديلات الجارية في قانون العاملين رقم ٥٠ للعام ٢٠٠٤ استنادا إلى مطالب العمال في مؤتمراتهم بالمحافظات.

أحمد شيخ عبد القادر محافظ القنيطرة أكد تقديم الدعم لكل أبناء المحافظة لدعم صمودهم وتجذرهم بأرضهم، مقدما الشكر لجميع العاملين لأنهم الجنود المجهولون لتعرضهم للخطر والقنص ووقوع معظم مديريات المحافظة على خط المواجهة مع العصابات المسلحة.

وأشار محافظ القنيطرة إلى تعرض ١١ مديرية للضرر بفعل العصابات المسلحة ورغم ذلك فالعاملون فيها لم ترهبهم القذائف واستمروا في أداء مهامهم وواجباتهم تجاه المواطن بكل أمانة وإخلاص، لافتا إلى الدعم الحكومي للقنيطرة ورغم الأزمة ومرور خمس سنوات لم تنقطع الرواتب والصحة والتعليم مجانا ومواد كثيرة تدعمها الحكومة ولم تتوقف أي خدمة تقدمها الدولة لأبنائها.

وطالب عبد القادر بتضافر الجهود والتعاون لإعادة الألق لمحافظة القنيطرة، وتشجيع العاملين على الالتحاق بالألوية التطوعية لمساندة الجيش العربي السوري في مهامه وواجباته، ومطلقا وعدا للجميع أنه في حال اكتمال عدد اللواء التطوعي فلن يبقى مسلح على أرض القنيطرة خلال شهر واحد.

و نوه محافظ القنيطرة وخلال رده على طروحات العمال بأن القنيطرة المحافظة الوحيدة المستثناة من نقل العاملين خارج حدودها الإدارية والتكلفة السنوية نحو ٣٧ مليون ليرة لتأمين العاملين، وهناك تواصل مع الجهات المعنية لتزويد القنيطرة بـ٧ باصات لنقل الموظفين والعمال.

وأوضح رئيس اتحاد عمال القنيطرة أحمد السعدية واقع عمل اللجان النقابية لفرع اتحاد القنيطرة خلال العام المنصرم داعيا إلى ترسيخ العمل الميداني والتواصل الدائم مع العمال للوقوف إلى جانبهم ونقل همومهم والعمل الجاد لتأهيل الكوادر النقابية وتطوير العمل.

و من أبرز مطالب عمال القنيطرة تثبيت عمال العقود السنوية وتسوية أوضاع المياومين، وتحسين الوضع المعيشي لكل المعلمين، وتفعيل دور الرقابة على الأسواق ومكافحة مظاهر الترهل، وإعادة النظر بالسياسات المالية والضريبية وزيادة عدد الصرافات وتعويض النقص الحاصل في المصارف والعمل على تحقيق شروط الصحة والسلامة المهنية، إضافة إلى ضرورة إعادة النظر في ارتفاع أسعار الدواء وأتمتة أضابير العمال بكل الوزارات لتسهيل معاملات العاملين.

إعلان

ترغب دائرة العلاقات المسكونية والتنمية في بطريركية أنطاكيا وسائر المشرق للروم الأرثوذكس في دمشق باستدراج عروض أسعار لتزويد الدائرة بثلاثة أجهزة إيكو دوبلر.

نرجو من الراغبين بالتقدم إلى المناقصة والحصول على دفتر الشروط مراجعة مكتب دائرة العلاقات المسكونية والتنمية على العنوان التالي:

دمشق - بطريركية أنطاكيا وسائر المشرق للروم الأرثوذكس - باب شرقي - طالع الفضة - حي المريمية - هاتف: ٠١١٥٤١٤٤٩٠.

علماً أن آخر يوم لاستلام دفاتر الشروط السبت ١٣ شباط ٢٠١٦، نرجو الأخذ في الاعتبار أن عطلة الدائرة يوما الأحد والجمعة.

دائرة العلاقات المسكونية والتنمية